«إنجازات» تعلن تفاصيل إعادة جدولة قروض مستحقه عليها

أعلنت شركة إنجـازات للتنمية العقارية تفاصيل قيامها بإعادة جدولة القروض المُستحقة عليها، ليصبح أول قسط مُستحق على الشركة بتاريخ 15 يونيو 2022.

وأوضحت في بيان لبورصة الكويت أمس الخميس، أن البنك الدائن قام بتأجيل سداد جميع مستحقاته "الأصل + الفوائد" خلال شهر أبريل الماضي؛ بسبب تداعيات فيروس كورونا على أن تستحق في 1 نوفمبر 2020.

وقامت إنجازات بتسديد الفوائد وإعادة جدولة الدين البالغ 40.02 مليون دينار، ليستحق أول قسط في منتصف يونيو 2022، والأخير في نفس اليوم عام 2026.

ونوهت بأنها وقعت عقد التسهيلات الجديد أمس الأربعاء، علماً بأنها لم تتعثر في السداد، وأن عمليات التأجيل جاءت بسبب تعليمات البنك المركزي، والبنك الدائن؛ لتخفيف الأعباء على المقترضين، والمرحلة الثانية جاءت بعد التنسيق مع الدائن.

وكشفت إنجازات بأن الأثر المالي لتأجيل سداد المستحقات يتمثل في تعزيز النقد لدى الشركة للفترة من ديسمبر 2020 وحتى يوليو 2022.

كانت أرباح الشركة تراجعت 60% في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 832.35 ألف دينار، مقابل 2.05 مليون دينار أرباح نفس الفترة من عام 2019.

السيولة تقلصت 1بالمئة لتصل إلى 29.05 مليون دينار

البورصة تتراجع عند الإغلاق.. والمؤشر الرئيسي يُخالف الاتجاه

تراجعت بورصة الكويت في نهاية تعاملات أمس الخميس، آخر جلسات عام 2020، حيث هبط مؤشرها العام 0.07%، انخفض السوق الأول 0.10%، وتراجع "رئيسي 50" بنسبة 0.14%، بينما خالف المؤشر الرئيسي الاتجاه ليرتفع 0.02%.

وتقلصت سيولة البورصة بنحو طفيف نسبته 1% لتصل إلى 29.05 مليون دينار مقابل 29.35 مليون دينار بالأمس، فيما زادت أحجام التداول بنحو 5.2% لتصل إلى 263.18 مليون سهم مقابل 250.09 مليون بجلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 5 قطاعات انخفاضاً بصدارة التأمين مُتراجعاً بنحو 2.90%، بينما ارتفع 8 قطاعات أخرى يتصدرها النفط والغاز بنمو نسبته 1.41%.

وجاء سهم "الخليج للتأمين" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المُدرجة بانخفاض نسبته 7.13%، فيما تصدر سهم "التمدين العقارية" القائمة الخضراء مُرتفعاً بنحو 9.76%.

وتصدر سهم "الأولى" نشاط التداول بالبورصة على كافة المستويات بكميات بلغت 111.12 مليون سهم جاءت بتنفيذ 1471 صفقة حققت سيولة بقيمة 4.82 مليون دينار، ليرتفع السهم عند الإقفال 1.18%.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها اليوم الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 3ر88 نقطة ليبلغ مستوى 5546ر04 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر07 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 263ر18 مليون سهم تمت عبر 7679 صفقة نقدية بقيمة بقيمة 29ر05 مليون دينار (نحو 95ر8 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1ر06 نقطة ليبلغ مستوى 4552ر43 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر02 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 221ر5 مليون سهم تمت عبر 4613 صفقة نقدية بقيمة 12ر10 مليون دينار (نحو 39ر9 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 6ر27 نقطة ليبلغ مستوى 6051ر07 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر1 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 41ر6 مليون سهم تمت عبر 3065 صفقة بقيمة 16ر9 مليون دينار (نحو 55ر7 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 6ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4636ر35 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 192ر2 مليون سهم تمت عبر 3511 صفقة نقدية بقيمة 10ر7 مليون دينار (نحو 35ر3 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (تمدين ع) و(تعليمية) و(فنادق) و(تجارة) أما شركات (الاولى) و(ارزان) و(اهلي متحد) و(المدينة) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (خليج ت) و(بيت الطاقة) و(استهلاكية) و(فجيرة أ) الأكثر انخفاضا.

وقف التداول على أسهم «صكوك» و«المال»

أعلنت بئة أسواق المال الكويتية إيقاف التداول على أسهم شركتي المال للاستثمار و صكوك القابضة في بورصة الكويت، وذلك لأسباب مختلفة.

وقالت الهيئة في بيان على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية، أمس الخميس، إن إيقاف سهم "المال" جاء بسبب وقوع الشركة في حالة "تعثر رئيسية"، وذلك لحين تصويب الاضطراب الإداري المُسبب لحالة التعثر وذلك في مدة أقصاها تاريخ 4 أكتوبر 2021.

وأوضحت الهيئة أنها وجهت "المال" بضرورة تقديم خطة العمل لتصويب الاضطراب المالي وفقاً لنص المادة 8–2–4 من الفصل الثامن من الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم)، على أن تلتزم الشركة بتقديم هذه الخطة خلال 10 أيام عمل من اكتمال النصاب القانوني لمجلس إدارتها.

وعليه، فقد قررت الهيئة إيقاف سهم "المال" عن التداول ببورصة الكويت اعتباراً من تاريخ اليوم الخميس الموافق 31 ديسمبر 2020 حتى إشعار آخر.

وبالنسبة لإيقاف سهم "صكوك"، قالت الهيئة إن الإيقاف يأتي لحين تزويد الشركة مراقب الحسابات الخارجي بالبيانات اللازمة والوافية التي ستمكنه من إبداء الرأي على البيانات المالية للشركة، وذلك بمراعاة الوضع المالي لها والملاحظات الواردة ضمن تقرير مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

ضمن حزمة خدمات إدارة الرقابة الميدانية

«أسواق المال»: إدراج نموذج جديد في بوابة الهيئة الالكترونية

في إطار سعي هيئة أسواق المال المتواصل لتطبيق أفضل الممارسات بشأن تطوير قنوات التواصل بين الهيئة والأشخاص المرخص لهم، الأمر الذي يمكن تلك الجهات القيام بدورها في استيفاء المتطلبات التنظيمية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمتمثلة بالالتزامات الواردة في أحكام المواد المنصوص عليها في الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) للائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وفي هذا الشأن، قامت الهيئة بإدراج نموذج جديد في بوابة الهيئة الالكترونية ضمن حزمة خدمات إدارة الرقابة الميدانية بعنوان "التقرير السنوي للشخص المرخص له بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، وتهدف هيئة أسواق المال من هذه الخطوة تمكين الأشخاص المرخص لهم من استيفاء الالتزامات الواردة في البند (5) من المادة (7–5) من الكتاب السادس عشر (مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.

وختاماً، فإن هيئة أسواق المال تود التأكيد على الأشخاص المرخص لهم بضرورة الاطلاع على النموذج الجديد في بوابة الهيئة الالكترونية، وموافاتها بالتقرير المطلوب والمعتمد من قبل مجلس الإدارة ابتداءً من 1 يناير وبحد أقصى 1 مارس من كل عام، من خلال النموذج المخصص له على بوابة الهيئة الإلكترونية، وعلى أن تشمل فترة البيانات المطلوبة ضمن التقرير الفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر من العام السابق.

احتفل بمرور 59 عاما في مسيرته الإنمائية

«الكويتي للتنمية»: أكثر من 990 مشروعاً حول العالم على مدى 59 عاماً

عبدالوهاب البدر

احتفل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس الخميس بمرور 59 عاما في مسيرته الإنمائية وهو أول مؤسسة إنمائية عرفها العالم العربي في مطلع الستينيات خلال تأدية جهوده في دعم قضايا التنمية في الدول العربية والدول الأخرى النامية فضلا عن مد يد التعاون في دعم القضايا الإنسانية والأزمات الكبرى كأزمة اللاجئين السوريين وأزمات إعادة إعمار لبنان وغزة والعراق.

وقدم الصندوق منذ تأسيسه عام 1961 حتى الآن أكثر من 990 لتمويل المشاريع التنموية استفادت منها 107 دول على مدى ال59 عاما الماضية حتى أكبر دول العالم مثل الصين حيث بلغت قيمة القروض المقدمة من الصندوق لهذه الدول حوالي 6ر5 مليار دينار كويتي (ما يعادل 22 مليار دولار أمريكي).

وبهذه المناسبة قال المدير العام للصندوق عبدالوهاب البدر في بيان صحفي إن استراتيجية عمل الصندوق تطورت كثيرا منذ تأسيسه في 31 ديسمبر 1961 واتسع في نطاق أعماله وأنشطته وتعددت مهامه ليصبح واحدا من أهم مؤسسات التمويل على المستويين الإقليمي والعالمي وأصبحت استراتيجيته تتضمن تمويل مشاريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأكد البدر استمرار الصندوق في دعم القضايا التنموية والتحديات الكبيرة التي تواجه مسيرته التنموية ودعم المشاريع في مختلف دول العالم من خلال برامجه الخاصة.وأضاف "لقد نمت التحديات التنموية بشكل أكثر تعقيدا خلال السنوات وأصبحت عملية التنمية تتطلب جهودا وتعاونا بشكل أكبر مما كانت عليه في السابق خصوصا في العام المنصرم الذي واجه العمل التنموي فيه تحديا من نوع آخر تمثل في فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) الذي أصاب الاقتصاد العالمي بحالة من الشلل وأصاب مختلف القطاعات الاقتصادية بخسائر فادحة وعزل دولا ووضعها تحت الحجر الصحي وأخرى تحت حظر التجول".

ولفت الى ان الصندوق الكويتي للتنمية واصل الوفاء بالتزاماته تجاه الدول والمؤسسات المستفيدة في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد19–) عبر المشاركة في مبادرات ومؤتمرات عبر تقنية الاتصال المرئي أقيمت على مدى الأشهر الماضية تهدف الى تمكين تلك الدول والجهات من حشد وتركيز مواردها الذاتية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا ودفع عجلة التنمية والتطور فيها.

وأوضح أن الصندوق شارك أيضا في اجتماع مجموعة العشرين لمناقشة مبادرة مجموعة البنك الدولي بتأجيل سداد خدمة ديون الدول الفقيرة لتمكينها من استخدام مواردها الذاتية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا حيث قام الصندوق عن طريق إعادة جدولة خدمة الدين (الأقساط والفوائد) المستحق سدادها والبالغ قيمتها حوالي 7ر165 مليون دولار أمريكي بما في ذلك المتأخرات إن وجدت خلال الفترة (01/05 – 12/31) من العام الحالي للدول المؤهلة للمبادرة والتي قدمت طلبا رسميا للاستفادة من منها.

فيما يخص مبادرات الصندوق على المستوى المحلي أفاد البدر بأن الصندوق "كان من أوائل المؤسسات التي ساهمت في الجهود الحكومية لمواجهة فيروس كورونا المستجد عن طريق منحة بقيمة 30 مليون دينار كويتي (مايعادل مايعادل 98 مليون دولار) خصص منها 15 مليون دينار للصندوق المنشأ من قبل مجلس الوزراء أما ال15 مليونا الأخرى فقد وضعت تحت تصرف وزارة الصحة".

وأشار البدر إلى المردود الاقتصادي الذي تحقق منذ زمن طويل ولايزال الصندوق يواصل تحقيقه فمنذ عام 1986 أصبح الصندوق يمول نفسه ذاتيا ولم يعد يعتمد على الدولة في تمويله وبات يحقق أرباحا من عوائد نشاطه وفوائد قروضه وفضلا عن ذلك فإنه يقدم جانبا من هذه الأرباح لدعم موارد بعض مؤسسات الدولة.

وأضاف ان الصندوق قد قام باتفاق عام 2002 على شراء سندات بنك التسليف والادخار (بنك الائتمان الكويتي) بقيمة 500 مليون دينار كويتي (مايعادل 6ر1 مليار دولار) وبفائدة 2 في المئة سنويا لمدة عشرين سنة وهي شروط أفضل من شروط قروض الصندوق المقدمة لدول العالم آنذاك.

وأفاد بأن الصندوق يقوم باستقطاع نسبة 25 في المئة من ارباحه الصافية منذ عام 2003 لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية في دعم مواردها حيث بلغت قيمة المبالغ المدفوعة لصالح المؤسسة حتى تاريخه حوالي 376 مليون دينار (مايعادل 2ر1 مليار دولار).

و بين ان إسهامات الصندوق على المستوى المحلي عديدة منها برنامج تدريب المهندسين والمعماريين الكويتيين حديثي التخرج والذي يهدف إلى تنمية الكوادر الوطنية وإكسابها الخبرة في مسعى لزيادة إمكاناتهم وخبراتهم وتزويد السوق المحلي بالكفاءات فضلا عن مبادرته في مبادرته في برنامج (كن من المتفوقين) التي أطلقتها لتوعية الأجيال الجديدة بأهمية التعاون المشترك وضرورة تضافر جهود التنمية بين الدول المختلفة عبر رحلات للطلبة المتفوقين الى الدول التي يتعاون معها الصندوق.

وأعرب البدر عن أمله بأن يواصل الصندوق الكويتي مسيرته التنموية التي بدأها قبل أكثر من خمسة عقود عبر دعم قضايا التنمية في الدول النامية ومد يد العون والمساعدة لهذه الدول.

الكويت تصدر 83.4 مليون طن من النفط خلال 10 أشهر

أظهرت بيانات تتبع السفن الصادرة عن «Refinitiv»، أن الكويت صدّرت خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2020، ما لا يقل عن 83.4 مليون طن من النفط الخام عن طريق البحر ، وفقا لموقع مباشر .

وبحسب شركة الوساطة البحرية «بانشيرو كوستا»، فإن ذلك يمثل زيادة صافية بنسبة 0.5% على أساس سنوي، مقارنة مع 83 مليون طن تم تصديرها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2019، لافتة إلى تراجع أحجام الصادرات الكويتية المتجهة إلى الولايات المتحدة بنسبة 66.2% على أساس سنوي لتصل إلى 0.7 مليون طن فقط.

ووفقاً لتقرير نشره موقع «Hellenic Shipping»، يتم شحن ما يصل إلى 92% من صادرات النفط الخام الكويتي شرق قناة السويس، إذ يتم تحميل جميع الصادرات الكويتية تقريباً من ميناء الأحمدي، وتحميل نحو 60% من الأحجام في ناقلة نفط عملاقة.

وتأثر حجم الصادرات بشدة خلال 2020 بسبب سياسات حصص منظمة «أوبك»، ومع ذلك، ظلت صادرات الكويت مرتفعة للغاية على أساس موسمي، ولكن عندما بدأت «أوبك» بفرض تخفيضات الإنتاج، تم تخفيض الصادرات من يونيو.

ولذلك، كان الربع الأول من عام 2020 إيجابياً للغاية، حيث صدّرت الكويت 27.5 مليون طن من النفط الخام المنقول بحراً، بزيادة قوية تفوق 9.8% عن الفترة ذاتها من العام الماضي.

ورغم ذلك، ثبت بالفعل أن الربع الثاني من عام 2020 كان أكثر سلبية، مع انخفاض أسعار النفط وتلاشي الطلب من أوروبا وآسيا.

ومن أبريل إلى يونيو من العام الحالي، تراجعت صادرات النفط الخام المنقولة بحراً من الكويت بنسبة 3.9% على أساس سنوي إلى 23.6 مليون طن.

وفي يونيو الماضي، ومع تطبيق «أوبك» لقيود الإنتاج مرة أخرى، تراجعت أحجام الصادرات الكويتية إلى 6.9 مليون طن فقط، بانخفاض 13.1% على أساس سنوي، وهو أدنى رقم شهري منذ 2016.

وأشارت شركة «بانشيرو كوستا» إلى أن الأمور كانت مخيبة للآمال بنفس القدر في الربع الثالث، وأنه في الفترة من يوليو إلى سبتمبر الماضي، صدّرت الكويت 23.9 مليون طن من النفط الخام، بانخفاض قدره 6.4% من 25.5 مليون طن تم تصديرها في الربع نفسه من العام الماضي.

وفقاً لبيانات «بانشيرو كوستا»، يتم شحن الغالبية العظمى من الصادرات الكويتية إلى منطقة شرق آسيا، بحيث اتجه خلال العام الحالي نحو 25.4% أو 21.2 مليون طن من إجمالي الصادرات إلى البر الرئيسي للصين، مع زيادة الأحجام المرسلة إلى هناك خلال 2020 بنسبة 19.2% على أساس سنوي.

في المقابل، تم شحن 6.9 مليون طن أخرى إلى تايوان، ما يمثل 8.3% من صادرات النفط الخام الكويتي.

ومع ذلك، انخفضت أحجام التداول في تايوان هذا العام بنسبة 11.2% على أساس سنوي، بينما كشفت البيانات عن إرسال البلاد 15.2 مليون طن أخرى، تمثل 18.2% من إجمالي صادراتها إلى كوريا الجنوبية.

ومقارنة بالعام الماضي، انخفضت شحنات النفط الكويتي المتجهة إلى كوريا الجنوبية خلال 2020 بنحو 13.7% على أساس سنوي.

كما ارتفعت الصادرات الكويتية المتجهة إلى اليابان 2.5% على أساس سنوي، إلى 10.1 مليون طن، مع استحواذ اليابان على 12.1% من إجمالي صادرات الكويت.

«كامكو إنفست» تحصل على ترخيص نشاط صانع السوق

اجتماع سابق

وافقت هيئة أسواق المال الكويتية بشكل مبدئي على منح شركة (كامكو إنفست) ترخيص نشاط صانع السوق.

وقالت الهيئة في بيان على موقعها الرسمي، أمس الخميس، إن الموافقة سارية لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد تبدأ بتاريخ 31 ديسمبر 2020 وتنتهي في 30 يونيو 2021، وذلك لاستيفاء المعايير التي تحددها الهيئة.

وأوضحت أنها قامت بالترخيص لـ"كامكو" بعد استكمال المتطلبات المشار إليها في كتاب الموافقة المبدئية الصادر عن الهيئة، وذلك لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد من تاريخ إصدار شهادة ترخيص الهيئة وبعد أداء الرسم المقرر.

وألزمت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ القرار السابق، كل فيما يخصه، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وتعمل "كامكو" ضمن القطاع المالي المتنوع مع التركيز على أسواق رأس المال المتنوعة.

وحققت الشركة خسائر بقيمة 1.35 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من عام 2020، مقارنة بأرباح نفس الفترة من العام الماضي البالغة 932.04 ألف دينار.